

Distr.: General
24 May 2019

Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل - ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد سيد حسين (ماليزيا)

المحتويات

مناقشة عامة بشأن المسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

19-07021 (A)



افتتحت الجلسة في الساعة ١٥:٠٥

مناقشة عامة بشأن المسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

منطقة من هذا القبيل، فمن المؤسف أن المجتمع الدولي أخفق في إحراز تقدم بشأن تلك المسألة الحساسة. ويعزى هذا الإخفاق إلى حد كبير إلى إسرائيل، التي تستمر في مقاطعة المؤتمر والإبقاء على ترسانتها وبرامجها النووية خارج نطاق نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ودكرت بأن القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها في عام ١٩٩٥ يُشكّل جزءاً لا يتجزأ من صفقة تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، وبأن ذلك القرار وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة تظل سارية وملزمة إلى حين بلوغ الأهداف المرجوة، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٦ - السيد الدجاني (اليمن): أعرب عن ترحيب وفد بلده بجميع المبادرات الرامية إلى كبح انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧. وقال إن اليمن انضم، إلى جانب جميع الدول العربية الأخرى، إلى معاهدة عدم الانتشار. ويتناقض التزام هذه الدول الواضح بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين تناقضاً صارخاً مع رفض إسرائيل السافر للانضمام إلى المعاهدة وإخضاع أنشطتها النووية - التي تُسبب اختلالاً في توازن القوى في شرق أوسط غير مستقر بالفعل - لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضاف أن رفض إسرائيل لجميع المبادرات الدولية الرامية إلى تنفيذ معاهدة عدم الانتشار وجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يهدد بالزح ببلدان المنطقة في سباق تسلح يمكن أن يكون مدمراً. ومن شأن الإخفاق في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط وما يترتب على ذلك من إرجاء لإنشاء منطقة من هذا القبيل أن تكون له عواقب كبيرة على الأمن الإقليمي الذي يتوقف على إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

٧ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بقرار الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣، الذي كلفت فيه الجمعية الأمين العام بعقد مؤتمر للتفاوض على اتفاق ملزم لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بمشاركة نشطة لجميع بلدان المنطقة، ولا سيما إسرائيل. وذكر أنه ينبغي للجنة التحضيرية ومؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ تأييد عقد ذلك المؤتمر.

٨ - واحتتم كلامه مؤكداً أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية هو حق غير قابل للتصرف للدول الأطراف بموجب المعاهدة يجب

١ - السيدة مدلي (لبنان): استهلكت بالقول إنه ينبغي للدول الأطراف، بينما تؤكد مجدداً التطلعات السامية لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ألا يغيب عن بالها الهدف النهائي للمعاهدة، ألا وهو إزالة الأسلحة النووية بصفة نهائية. ويرحب لبنان في ذلك الصدد باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهو ما يساعد الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على الوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح.

٢ - وأشارت إلى أن العام السابق كان مزريراً بالنسبة لأفراق نزع السلاح، مع تعثر المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والأقصر مدى (معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى)، ومع دفاع الدول الحائزة للأسلحة النووية عن مركزية الأسلحة النووية في استراتيجياتها الأمنية ومذاهبها العسكرية وتبريرها لوجود تلك الأسلحة باعتبارها حيوية للأمن العالمي. وأضافت أنه لم يجرز أي تقدم في إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، في ظل عزوف بلدان المرفق ٢ عن التصديق عليها.

٣ - وأكدت أن السبيل الوحيد لمنع استخدام الأسلحة النووية هو إزالة الترسانات النووية. ولهذا الغرض، يجب على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار وضع آجال زمنية محددة للوفاء بالتزامات نزع السلاح التي تعهدت بها في مؤتمرات الاستعراض الثلاثة السابقة للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وقد أسهم عجزها عن القيام بذلك في إخفاق مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، يجب إجراء ترتيبات دولية لإعطاء ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها من قبل الدول الحائزة لها.

٤ - واسترسلت تقول إن حق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وهو حق منصوص عليه في المعاهدة، هو أحد ركائزها وسيكون له أثر إيجابي على التنمية المستدامة.

٥ - واعتبرت أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ضروري أكثر من أي وقت مضى إذ تكتنف المنطقة النزاعات ومخاطر الإرهاب. ورغم القرارات العديدة المعتمدة في مؤتمرات الاستعراض المتعاقبة الداعية إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء

أظهرها مكتب شؤون نزع السلاح في رصد تنفيذها. وذكر أن بنغلاديش ستسهم في النهوض ببعض جوانب خطة العمل وفقا لأولوياتها الوطنية.

١٤ - وأشار إلى أن بنغلاديش تواصل تأييد خطة العمل الشاملة المشتركة، وتحت جميع الأطراف على مواصلة الاهتمام من أجل البناء على المكتسبات التي تحققت. وارتأى أن الجهود المتواصلة المبذولة من أجل تسوية المسألة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مشجعة، رغم النتيجة السلبية لمؤتمر القمة الذي انعقد في هانوي في شباط/فبراير ٢٠١٩.

١٥ - واعتبر أن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية يُشكّل خطوة كبيرة نحو نزع صفة الشرعية عن الأسلحة النووية ويعزز معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما المادة السادسة. وأضاف أن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة ضرورية نحو تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ولذا فقد حث بقوة بقية دول المرفق ٢ التي لم تصدق بعد على تلك المعاهدة على التصديق عليها. ويجب أيضا أن تبدأ المفاوضات، دون مزيد من الإبطاء، بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ومن المهم أيضا وضع صك ملزم قانونا لتوفير ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الدول الحائزة للأسلحة النووية لهذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. كما أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية لها أهمية حاسمة بالنسبة لنظام معاهدة عدم الانتشار.

١٦ - وأعرب عن أمل بنغلاديش في أن يواصل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار، وأكد استعدادها للعمل مع جميع الشركاء على ضمان نجاحه.

١٧ - السيد كي (كمبوديا): قال إن معاهدة عدم الانتشار بات لها منذ اعتمادها دور رئيسي في كبح انتشار الأسلحة النووية؛ وتؤكد المعاهدة حق جميع الأطراف في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية وتلزمها بالسعي من أجل نزع السلاح النووي العام والكامل والذي لا رجعة فيه. غير أنه لم يُحرز تقدم نحو تحقيق ذلك الهدف.

١٨ - وأضاف أنه ينبغي للوفود في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ إظهار المزيد من الإرادة السياسية والمرونة والتعاون من أجل تحقيق النتائج المتوخاة في المعاهدة، التي ظلت حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار. وأكد أن التنفيذ الفعال للمعاهدة أمر بالغ الأهمية

عدم إخضاعه لقيود سياسية. ومن الضروري كفاءة الامتثال الكامل ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيز دور الوكالة.

٩ - السيد بن مؤمن (بنغلاديش): قال إن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ يجب أن يتصدى للمسائل الرئيسية المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار على صعيد الركائز الثلاث جميعها. فاستمرار وجود الأسلحة النووية يعني وجود خطر دائم باحتمال استخدامها سواء عن غير قصد أم عن قصد. ولذا ينبغي إيلاء أهمية متساوية للسعي الحثيث إلى نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

١٠ - وأردف يقول إن بنغلاديش تظل ملتزمة بالتنفيذ الكامل للمعاهدة، وإنها وقّعت على جميع المعاهدات المتعددة الأطراف الرئيسية لنزع السلاح، وذلك انسجاما مع التزاماتها الدستورية. وأضاف أن الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل تنشر الشقاء وتتسبب في انعدام الأمن. ومع ذلك فلا يزال يجري تصنيع الأسلحة النووية وتحديثها وتخزينها بأعداد كبيرة. ويلزم القيام بعمل جماعي لتغيير الوضع.

١١ - وأكد أن اندلاع حرب نووية من شأنه أن يلحق بالكوكب وبالجنس البشري أضرارا لا يمكن تداركها. أما ما يثير قلقا أكبر فهو خطر وقوع أسلحة نووية ومواد انشطارية في أياد تسيء استخدامها. ولذا ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة الرابعة من المعاهدة بحسن نية، والامتثال لالتزاماتها وفقا للخطوات العملية المنصوص عليها في خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. ويجب على جميع الدول الأطراف في المعاهدة الاستفادة من إنجازات مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ من خلال خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

١٢ - وأشار إلى ما لبنغلاديش من مصالح مشروعة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وذكر أن بنغلاديش بدأت إنشاء محطاتها النووية الأولى لتوليد الطاقة، امتثالا لنظام التحقق من ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأنها تولي أهمية كبرى ل ضمانات الوكالة وللتعاون التقني بشأن الأمان والأمن النوويين.

١٣ - وأعرب عن الترحيب بخطة الأمين العام لنزع السلاح المعنونة "ضمان مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح" ل نهجها الشامل ونقاطها الإجرائية المحددة، كما أعرب عن الترحيب بالشفافية التي

بموجب المعاهدات. وذكر أن سلوفاكيا تواصل تأييد الشروع فورا في إجراء مفاوضات في تلك الهيئة بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، استنادا إلى تقرير منسق المشاورات حول أنسب ترتيب للتفاوض على تلك المعاهدة (CD/1299) والولاية التي يتضمنها.

٢٤ - ومضى يقول إن معاهدة حظر التجارب النووية عنصر بالغ الأهمية من عناصر هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي لجميع الدول التي لم تصدق على المعاهدة بعد، ولا سيما الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢، أن تقوم بذلك دون تأخير. وما فتئت سلوفاكيا من جانبها، تشارك بنشاط في بناء قدرات اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك نظام التتحقق من الامتثال لها.

٢٥ - وأضاف أنه مما يدعو إلى خيبة الأمل أن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى على وشك الانهيار. بيد أن معاهدة نزع السلاح لا يحترهما سوى طرف واحد لا تكون قابلة للاستمرار. وأشار إلى أن الأشهر الثلاثة الأخيرة من حياة المعاهدة هي الفرصة الأخيرة للحوار والعودة للامتثال، وذلك بغية الحفاظ على المعاهدة. وتقع على عاتق الاتحاد الروسي مسؤولية خاصة في ذلك الصدد.

٢٦ - واعتبر أن المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة) بالغة الأهمية. وشجّع كلا الطرفين المعنيين على مواصلة خفض ترسائيهما وعلى إجراء المزيد من المناقشات بشأن مسائل بناء الثقة والشفافية وأنشطة التحقق والإبلاغ.

٢٧ - وأعرب عن تأييد سلوفاكيا لاستمرار خطة العمل الشاملة المشتركة، ما دامت إيران تواصل الوفاء بالتزاماتها بموجبها. وقال إن سلوفاكيا ترحب بالتقدم المحرز حتى الآن وتشدد على الحاجة إلى مواصلة ضمان التنفيذ الكامل والفعال طوال مدة خطة العمل. وتؤيد سلوفاكيا أيضا نزع السلاح النووي الكامل في شبه الجزيرة الكورية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذًا كاملاً. وقد ساعدت في ذلك الصدد مؤتمرات القمة المعقودة مؤخرا. وذكر أن سلوفاكيا تلتزم بمواصلة الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتدعو ذلك البلد إلى تحبّب العودة إلى موقفها الاستفزازي.

لكفالة الاستخدام السليم لتكنولوجيا الأسلحة النووية؛ ولذا ينبغي لجميع الدول الأطراف تجديد التزامها بالامتثال للالتزامات التي تنص عليها المعاهدة بشأن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

١٩ - وأردف يقول إن كمبوديا، وقد وقعت على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تهدف إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين، وعلى معاهدة حظر التجارب النووية، التي يمكن أن تزيد تعزيز الجهود العالمية المبذولة من أجل نزع الأسلحة النووية، تدعو البلدان الأخرى إلى أن تحذو حذوها. وعلى الصعيد الإقليمي، تلتزم رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالحفاظ على منطقة جنوب شرق آسيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية، وسوف تستمر في تشجيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على التوقيع على البروتوكول الملحق بالمعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك).

٢٠ - واختتم كلامه قائلا إن الإخفاق في التوصل إلى اتفاق جوهري في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ ينبغي ألا يحول دون التقدم نحو بلوغ نتائج مثمرة في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠. وأعرب عن استعداد كمبوديا للعمل مع جميع الشركاء نحو التنفيذ الكامل للمعاهدة.

٢١ - السيد ملبينار (سلوفاكيا): قال إن معاهدة عدم الانتشار كانت على مدى قرابة خمسين عاما حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وذكر أن ركائز المعاهدة الثلاث جميعا متساوية في أهميتها وأنه من المهم للغاية التشجيع على عملية الانضمام إليها. وأضاف أن ضمان نجاح مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ مسؤولية مشتركة؛ ولن تدخر سلوفاكيا جهدا في مساهمتها.

٢٢ - وأكد التزام سلوفاكيا بتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ولهذا الغرض، تؤيد سلوفاكيا اتباع نهج تدريجي يأخذ في الحسبان البيئة الأمنية السائدة ويتضمن تدابير قانونية وأدوات عملية يعزز بعضها بعضا. ومشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية حاسمة ولا توجد طرق مخصصة لتحقيق عالم بلا أسلحة نووية. وستكون المبادرات التي تراعي الوضع الراهن بينما تشجع الحوار العملي موضع ترحيب.

٢٣ - وأعرب عن الأسف إزاء الجمود في مؤتمر نزع السلاح على مدى أكثر من نصف الفترة المنقضية منذ إنشائه، مشيرا إلى أن الحاجة الملحة لتنشيطه تكتسي أهمية بالغة بغية تحقيق نزع السلاح النووي

٢٨ - واسترسل قائلاً إن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية يُشكّل أولوية لسيلوفاكيا؛ فقد دُلّ انتشار الطاقة النووية في البلد على أهميتها الاستراتيجية على الصعيد الوطني. ومن شأن الاستخدام الآمن والمستدام للطاقة النووية أن يضطلع بدور هام في مكافحة تغير المناخ، والوفاء بأهداف اتفاق باريس، والتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية، وبوسائل من بينها تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب بطبيعة الحال أن تكون جميع الأنشطة المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية مصحوبة بمستويات عالية من الأمان النووي. وبناء على ذلك، تؤيد سلوفاكيا الأهداف المتعلقة بالسلامة الصادرة عن الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية بغية منع وقوع الحوادث وتحاشي التسربات الإشعاعية.

٢٩ - وأكد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور رئيسي في تعزيز الأمان النووي العالمي، وبوسائل من بينها تنقيح معايير الأمان والدروس المستفادة مما توفره من استعراض للأقران وخدمات استشارية. وتؤيد سلوفاكيا بالكامل برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية والخدمات القائمة على عدم التمييز التي تقدمها الوكالة إلى دولها الأعضاء.

٣٠ - واختتم كلامه معرباً عن أمل سلوفاكيا في أن تفضي الدورة الحالية إلى تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار، مع إرساء الأسس اللازمة التي تكفل تحقّق نتيجة ناجحة في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠. وأكد استعداد سلوفاكيا للتعاون مع الوفود الأخرى في تحقيق ذلك الهدف.

٣١ - السيد مورارو (جمهورية مولدوفا): قال إنه مع السنة الواحدة المتبقية حتى انعقاد مؤتمر الاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠، تواجه المعاهدة تحديات خطيرة ولم يجرز تقدم كافٍ في خطّي عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، تؤدي الأسلحة النووية دوراً أكثر بروزاً في السياسات الأمنية ولا يزال تطويرها يشكل عنصراً أساسياً في التخطيط الاستراتيجي في بلدان معينة، بما فيها بعض الدول الأطراف في المعاهدة. وفيما يتعلق بالانتشار، يطرح البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحديات ومخاطر كبيرة تواجه المعاهدة.

٣٢ - وأضاف قائلاً إنه يجب على جميع الدول الأطراف اتباع سياسات تتوافق تماماً مع المعاهدة. ويجب أن يسفر مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ عن التزام واضح من جانب الدول الأطراف بالامتثال لجميع الالتزامات التعاهدية واعتماد تدابير ملموسة لبذل مزيد من الجهود العالمية الرامية إلى عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح والتطوير المسؤول لاستخدامات الطاقة النووية. وإضافة إلى ذلك، يجب أن ينهض بتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي بشكل كامل، مع التأكيد من جديد على وجود جبهة موحدة ضد الأسلحة النووية في جميع الظروف. فلا يمكن إدانة أسلحة الدمار الشامل في حالات معينة في حين يسمح بوجودها في حالات أخرى.

٣٣ - واستترد قائلاً إن الحفاظ على الدور المركزي للمعاهدة يعتمد على تعزيز طابعها العالمي، وتمتين نظام عدم الانتشار، ودعم الحفاظ على مناطق خالية من الأسلحة النووية، وإنشاء مناطق جديدة من هذا القبيل، بما في ذلك في الشرق الأوسط، بناء على ترتيبات يتم التوصل إليها بجزية فيما بين دول المنطقة المعنية. ورأى أنه من الضروري أيضاً بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على نحو يمكن التحقق منه في مؤتمر نزع السلاح. ويشكل إضفاء الطابع العالمي على نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيزه، بما في ذلك البروتوكول الإضافي، أولوية أخرى ينبغي إعادة تأكيدها خلال دورة الاستعراض المقبلة.

٣٤ - وقال إن وفد بلده يتفق مع الرأي السائد بأن تمديد المعاهدة في عام ١٩٩٥ لا يبرر حيازة الترسانات النووية إلى أجل غير مسمى. فهذه الحيازة ستواصل تأجيل انتشار هذه الأسلحة وستبقي على الأخطار النووية. ولذلك تؤيد جمهورية مولدوفا ورفقات العمل المقدمة إلى اللجنة التحضيرية التي تؤكد على الحاجة الملحة إلى تنفيذ المادة السادسة، وكذلك الورقات التي تبين العواقب الإنسانية للأسلحة النووية والمخاطر المرتبطة بها.

٣٥ - وتابع كلامه قائلاً إن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية يشكل تدبيراً فعالاً يكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويعزز نظامي نزع السلاح وعدم الانتشار القائمين. واختتم كلامه قائلاً إن التهديد الوجودي الذي تتعرض له البشرية الناجم عن الأسلحة النووية يجب أن يحث على تحديد تدابير فعالة تُدرج في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠، من أجل التوصل إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٣٦ - السيد فينافيزر (ليختنشتاين): قال إن السنوات الخمسين التي تلت وضع المعاهدة بيّنت إنجازاتها وأوجه قصورها على حد سواء. فالمعاهدة هي الركن الأساسي للهيكل الدولي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وقد أثبتت قيمتها بالنسبة للأمن الدولي

وتوافق غالبية الدول على أن الحظر القانوني الواضح الوارد في معاهدة حظر الأسلحة النووية يشكل تدبيراً فعالاً. واختتم كلامه بالإعراب عن أمل ليختنشتاين في أن تدرج تدابير إضافية، ولا سيما من الأطراف التي يمكن أن تسهم مباشرة في نزع السلاح النووي، في نتائج عملية الاستعراض.

٤٢ - السيد بحر العلوم (العراق): قال إن السبيل الوحيد لمنع الآثار الإنسانية الكارثية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية هو العمل من أجل التصديق العالمي على الصكوك الدولية المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي يتمثل هدفها النهائي في القضاء التام على تلك الأسلحة في العالم. وأكد أن العراق يمثل لجميع المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة، وقد اتخذ عدداً من التدابير التشريعية والإجرائية التي مكنته من الوفاء بالتزاماته في هذا المجال. وصوت أيضاً على اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية.

٤٣ - وأضاف قائلاً إنه يتعين على جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنفيذ الركائز الثلاث - وهي نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية - بطريقة متوازنة. وبعد مرور ما يقرب من خمسة عقود، لا يزال هذا التوازن بعيد المنال، مع اتخاذ تدابير عدم الانتشار على حساب تدابير نزع السلاح. ونتيجة لذلك، لا تزال المعاهدة تعاني من عيوب، كما يتجلى من خلال عدم اتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية إجراءات ملموسة للوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح.

٤٤ - وأشار إلى أن التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي يجب أن تبقى في صدارة الأولويات، على النحو المعترف به في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح المعقودة في عام ١٩٧٨ (A/S-10/4) وفي فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها التي ذكرت فيها المحكمة أن التهديد بالأسلحة النووية أو باستخدامها يتعارض مع قواعد القانون الدولي السارية في النزاعات المسلحة.

٤٥ - واختتم كلامه قائلاً إنه في مقابل الوفاء بالالتزام بالامتناع عن تطوير وحيارة الأسلحة النووية، تملك الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الحق غير القابل للتصرف في استخدام التكنولوجيات النووية لأغراض سلمية.

بتوفير أساس سليم للتصدي لمسائل عدم الانتشار المعقدة، مثل الأزمة النووية الإيرانية. وينبغي أن تكون الجهود الرامية إلى تحقيق عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي متجذرة في القانون الدولي، على النحو المنصوص عليه في المعاهدة.

٣٧ - واستدرك قائلاً إنه رغم أن المعاهدة قد جعلت العالم مكاناً أكثر أماناً، لا يمكن اعتبار ذلك أمراً مسلماً به نظراً إلى عدم إحراز تقدم في تنفيذها. فقوتها تتوقف على التزام الدول الأطراف الراسخ بتنفيذ أحكامها. وذكر أن ليختنشتاين تأخذ التزاماتها بموجب المعاهدة على محمل الجد، وقد شكلت منذ دورة الاستعراض الأخيرة موضوع استنتاج عام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة الخاص بها.

٣٨ - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يعتقد أيضاً أن عدم الانتشار يسير جنباً إلى جنب مع نزع السلاح، وأن عدم إحراز تقدم، أو حتى التراجع في ركيزة نزع السلاح، يمكن أن يعيق التقدم في عدم الانتشار. ويبدو أن هذه الصلة يستهان بها في صفوف الجهات المدافعة عن تحديث الترسنات النووية وتطويرها وتخفيض عتبات استخدام الأسلحة النووية، مما يتعارض مع المادة السادسة من المعاهدة.

٣٩ - ومضى قائلاً إن إبطال معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى يعرض تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للخطر. وإضافة إلى ذلك، فإن غياب أي محاولة جادة لحل المنازعات المتعلقة بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو انتهاك من كلا الطرفين للالتزام بحسن النية الوارد في المادة السادسة.

٤٠ - وأشار إلى أن علامات السباق الجديد للتسلح النووي تعرض المعاهدة لخطر، مما يقوض سلطتها في وقت ينبغي فيه تعزيز طابعها العالمي، وبالتالي يحد من قدرة عملية الاستعراض على تحقيق النتائج المتوخاة. وفي بيئة أمنية يسودها الاستقطاب والتحديات، ينبغي للدول الأطراف أن تسعى إلى بناء الثقة من خلال المعاهدة. ورأى أن عملية الاستعراض تتيح فرصة لإحراز التقدم الذي تمس الحاجة إليه في مجال نزع السلاح وفي مجالات أخرى.

٤١ - وتابع كلامه قائلاً إن ليختنشتاين تؤيد بشدة معاهدة حظر الأسلحة النووية التي تعزز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال تقديم منظور جديد وملموس متعلق بنزع السلاح النووي، مما يساعد على الوفاء بالالتزامات الواردة في المادة السادسة منها.

أو التهديد باستخدامها مهما كانت الظروف. وفي الوقت نفسه، ينبغي احترام حق الدول غير القابل للتصرف في الحصول على التكنولوجيا النووية واستخدامها لأغراض سلمية بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وينبغي أن تستفيد أقل البلدان نمواً من التعاون التقني في هذا الصدد.

٥٠ - وتابع كلامه قائلاً إن وفد بلده المقتنع بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع المناطق يشكل نقطة انطلاق للتوصل إلى نزع السلاح بالكامل، على النحو المتوخى في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم نحو إنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط عملاً بقرار عام ١٩٩٥ بشأن المنطقة. ولا ينبغي أن يعتبر إنشاؤها حجر عثرة بل حجر أساس لنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠. ولا حظ أخيراً أن التنمية ونزع السلاح مترابطان ومتشابكان، فقال إن التنفيذ الفعال للمعاهدة نصاً وروحاً سيكفل التوصل إلى عالم سلمي يستطيع فيه المجتمع العالمي تحقيق تطلعاته الإنمائية على نحو يسير.

٥١ - السيد بون (ألمانيا): قال إنه في ظل البيئة الأمنية غير المستقرة حالياً، يجب مضاعفة الجهود من أجل تعزيز تعددية الأطراف، بحيث يكون في صميمها هيكل لتحديد الأسلحة قابل للتطبيق. فجميع الأطراف يجب أن تنفذ جميع المعاهدات والترتيبات تنفيذاً كاملاً ليتحقق الغرض منها. وإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إحدى أنجح إنجازات الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وفي غيابها، كان عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية سيكون أكبر حالياً ولم تكن الترسنات النووية الاستراتيجية لتقلص إلى حد بعيد مقارنة بمستوياتها إبان الحرب الباردة. واستطرد قائلاً إنه مع ذلك، وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت على مدى أكثر من خمسة عقود، دخل التقدم في نزع السلاح النووي في مرحلة جمود. وتستلزم استدامة المعاهدة اعتماد نهج شامل في تنفيذها. ومن أجل التصدي لأزمات الانتشار النووي الحالية، من الأساسي استمرار الوحدة والعزم. وفي حالة كوريا الشمالية، على سبيل المثال، لا يمكنها أن تستعيد ثقة المجتمع الدولي إلا إذا اتخذت بكل مصداقية مسار نزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. وأشار إلى أن ألمانيا تؤيد ما تبذله الولايات المتحدة من جهود سعيها إلى تحقيق هذه الغاية، وبصفتها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، ستعمل بجد للتأكد من تنفيذ الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على كوريا الشمالية بشكل كامل وعلى النحو الواجب.

٤٦ - السيد راي (نيبال): قال إن آفاق نزع السلاح المتعدد الأطراف تبدو قائمة. فقد اختتمت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة مؤخراً دورتها السنوية من دون التمكن من اعتماد جدول أعمالها، ناهيك عن تقديم تقرير موضوعي، ومؤتمر نزع السلاح بحاجة إلى تنشيط. وأضاف قائلاً إن وجود البشرية في حد ذاته معرض للخطر. ولذلك ستكتسي الدورة الحالية للجنة التحضيرية أهمية بالغة من أجل كفالة نجاح مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ الذي سيشكل سبباً مناسباً لإحياء الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٤٧ - وتابع قائلاً إن الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار مترابطة ويعزز بعضها بعضاً ويتعين تنفيذها بطريقة متوازنة وشاملة وغير تمييزية. ومن المهم أيضاً كفالة التنفيذ الفعال للخطوات العملية الثلاث عشرة المنصوص عليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ وخطة العمل المؤلفة من النقاط الأربعة والستين الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتقيد بمبادئ الشفافية والالرجعة وإمكانية التحقق المتعلقة بالأسلحة النووية بهدف إزالتها بصورة تامة. وتابع قائلاً إنه ينبغي وقف تحديث وتطوير هذه الأسلحة ومنظومات الإيصال الخاصة بها؛ فهي تتناقض مع روح المعاهدة ولا ينبغي أن يكون لها مكان في المذاهب الأمنية. وأعرب عن أمل نيبال في أن يصبح العالم في يوم من الأيام خالياً من الأسلحة النووية، ولذلك رحبت باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧. وقال إن وفد بلده يبحث جميع الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على المعاهدة لكي يبدأ نفاذها في وقت مبكر، من أجل استكمال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أن تقوم بذلك.

٤٨ - وأشار إلى أن نيبال تؤيد القضاء العام والكامل على جميع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، ضمن إطار زمني محدد. فذلك يشكل الضمان الوحيد ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها، وسيبدأ ذلك بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، الأمر الذي يمنع الاستمرار في تطويرها وتحديثها وانتشارها. وأعرب عن تأييد نيبال أيضاً للإبرام المبكر لمعاهدة متعلقة بوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٤٩ - ومضى قائلاً إنه ينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية تقديم ضمانات أمنية غير مشروطة وغير تمييزية وملزمة قانوناً إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تقضي بعدم استخدام الأسلحة النووية

٥٢ - وأضاف قائلاً إن ألمانيا لا تزال ملتزمة بالحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة ومواصلة تنفيذها الكامل والفعال، وهذه الخطة عنصرٌ مساهم رئيسي في هيكل عدم الانتشار النووي، ما دامت إيران تحترم احتراماً كاملاً التزاماتها في هذا الصدد. ومن خلال فرض قيود صارمة على البرنامج النووي لهذا البلد ونظام الرصد والتحقق الذي تتبعه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو أقوى نظام في العالم، تضمن هذه الخطة التأكد من أن ذلك البرنامج النووي لا يخدم إلا الأغراض السلمية. وهي بذلك أداة مهمة لتحقيق الأمن في المنطقة، وفي أوروبا وفي باقي المناطق. وفي الوقت نفسه، يجب على إيران أن تمتثل امتثالاً صارماً لجميع أحكام قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بما فيها تلك المتعلقة بما تقوم به من أنشطة في مجالات القذائف التسيارية وعمليات نقل الأسلحة وتكنولوجيا القذائف.

٥٦ - واستمر قائلاً إن ألمانيا تؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتظل متفقة تماماً مع الهدف المتمثل في أن يتحقق في نهاية المطاف عالم خال من الأسلحة النووية، ولا سيما من خلال وضع إجراءات تحقق قوية وذات مصداقية. وأوضح أن وفد بلده يشجع الجهود المبذولة لتمهيد السبيل أمام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية للتوقيع على بروتوكول معاهدة بانكوك. وأضاف أن ألمانيا ملتزم أيضاً بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط.

٥٧ - وأعرب عن تقدير وفد بلده العميق للعمل القيم الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأكد أن بلده يظل ملتزماً بالتزاماً تاماً بحق كل دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية والعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك حرية اتخاذ القرار بشأن مزيج الطاقة الخاص بها. وأشار إلى أن ألمانيا اتخذت قراراً بالتوقف تدريجياً عن توليد الطاقة النووية بحلول ٢٠٢٢، بالنظر إلى المخاطر الكامنة والتكاليف الطويلة الأجل لإنتاج الطاقة النووية. وستواصل مع ذلك الاضطلاع بدور نشط في وقف تشغيل مفاعلاتها النووية وإدارة النفايات النووية، وأيضاً فيما يتصل بذلك من بحوث وإدارة المعارف.

٥٨ - وتطلع إلى نتائج ناجحة في دورة الاستعراض الحالية، فأشار إلى ضرورة أن تبدي جميع الأطراف التزاماً دبلوماسياً صادقاً وشعوراً بالواقعية وبعضاً من ضبط النفس. فمعاهدة عدم الانتشار لن تكون قادرة على الاستمرار إلا برمتها، بركائزها الثلاث المتساوية الأهمية التي تشكل أساس ما تحظى به من دعم شبه عالمي. وينبغي أن يتسنى تجديد الدعم بالكامل لهذه المعاهدة في عام ٢٠٢٠ وإرساء الأساس للحفاظ عليها في المستقبل.

٥٩ - السيد كاراسو (كوستاريكا): قال إنه يجب السعي إلى نزع السلاح النووي العالمي على وجه الاستعجال، بوصفه السبيل الوحيد لكفالة السلام والأمن الدوليين. فمجرد وجود الأسلحة النووية تهديدٌ مستمر للسلم والأمن الدوليين وللإنسانية جمعاء. واستمرار حياة الأسلحة النووية عاملٌ تحفيز لزيادة انتشارها. ولا تضمن الأسلحة النووية الأمن، بل وتقوضه. ولذلك، من المؤسف أن الالتزام سواء

٥٣ - وواصل كلامه قائلاً إن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي هدفان يعزز كل واحد منهما الآخر ويجب بناءً على ذلك متابعة تحقيقهما بالتزامن. وينبغي ألا تحول تحديات البيئة الأمنية دون مواصلة خفض الترسانات النووية وخفض دور الأسلحة النووية، على الرغم من أن هذا الخفض لا يرفع تلقائياً من مستوى الاستقرار والأمن. فمع ذلك، ساهمت عمليات خفض المخزونات النووية والحد منها خلال العقود الماضية إسهاماً حاسماً في تحقيق الاستقرار والأمن. ولا يسهم فرض قيود على أكبر ترسانتين استراتيجيتين في تحقيق أمن أوروبا فحسب، بل يسهم أيضاً في استقرار النظام النووي العالمي. ولذلك ينبغي الحفاظ على الترتيبات الفعالة مثل معاهدة ستارت الجديدة، وعند الضرورة، زيادة تطويرها.

٥٤ - وتابع قائلاً إن العديد من الخبراء يرون حالياً أن خطر التصعيد النووي غير المقصود أعلى من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب الباردة، لا سيما بالنظر إلى القصور القائم حتى الآن في فهم التهديدات الإلكترونية والمخاطر التي يشكلها الذكاء الاصطناعي بالنسبة للأمن النووي والنظم النووية. ولذلك استضافت ألمانيا في الآونة الأخيرة أول مؤتمر للخبراء يسعى إلى تحسين فهم الترابط المعقد بين التكنولوجيا وتحديد الأسلحة.

٥٥ - واسترسل قائلاً إنه في بيئة غير مستقرة، ثمة حاجة ملحة إلى اتخاذ وإدراج تدابير للحد من المخاطر وبناء الثقة، ولا سيما تعزيز الشفافية. وإقامة حوارٍ مجدي بشأن المذاهب النووية، ليس بين الدول الحائزة للأسلحة النووية فحسب، بل أيضاً وعلى وجه الخصوص بينها وبين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، يمكن أيضاً أن تساعد على

في المذاهب الأمنية. وبذلك فهي تُعرب عن تأييدها القوي لإقامة منطقة من هذا القبيل في الشرق الأوسط. وثمة حاجة إلى مناقشات استباقية من أجل التوصل إلى توافق آراء في هذا الصدد، ومن ثم تجنب الجمود في بقية مداولات اللجنة.

٦٤ - واستمر قائلاً إنه يقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية التوصل إلى اتفاق مجدٍ من شأنه أن يكفل نجاح مؤتمر استعراض المعاهدة، لا سيما في وقت يتنامى فيه خطاب التهديد، عندما يصبح مجرد الحفاظ على الوضع الراهن في مجال نزع السلاح أكثر خطورة على الأمن الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم الاستفادة من عمليات الاستعراض السابقة. وقد أكد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ استمرار صلاحية نتائج عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وستظل هذه الالتزامات، بما فيها خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، سارية إلى أن يتم تنفيذها بالكامل.

٦٥ - واستطرد قائلاً إن استعراض عام ٢٠١٠ كان مصدر قلق بالغ بين غالبية الدول الأطراف بسبب عدم إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي. وأعرب عن الأسف أيضاً لتعذر التغلب على الخلافات بين الأطراف في عام ٢٠١٥. وينبغي أن يكون ذلك ناقوس خطر يحفز على نجاح التحضير لمؤتمر استعراض مجدٍ ومثمر في عام ٢٠٢٠، وهذا ما يتوقف إلى حد بعيد على مدى وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها. وختم كلامه مشيراً إلى أن وفد بلده، بناء على ذلك، يبحث جميع تلك الدول على أن تسترشد بحسن النية والتفكير السديد في مداولاتها ومفاوضاتها، باعتبار ذلك السبيل الوحيد لتعزيز الهيكل المؤسسي لنزع السلاح وعدم الانتشار من أجل تحقيق الحوكمة والسلام على الصعيد العالمي.

٦٦ - السيد النصف (قطر): قال إن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ سيتطلب من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إصلاح الخلل الذي أتاح لبعض الدول الانسلاخ من التزاماتها المتعلقة بنزع السلاح. فبعد مرور خمسين عاماً على دخول المعاهدة حيز النفاذ، لا تزال المادة السادسة محل خلاف رئيسي. وثمة حاجة إلى التزام حقيقي وجدول زمني واضح من أجل ترجمة الإرادة السياسية التي أبدتها الدول عندما اعتمدت معاهدة حظر الانتشار في عام ٢٠١٧.

٦٧ - وأضاف قائلاً إن انضمام الغالبية العظمى من دول العالم إلى معاهدة عدم الانتشار لا ينبغي أن يعرقل الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التصديق العالمي عليها، إذ ستبقى هذه المعاهدة قاصرة عن تحقيق أهدافها مادامت هناك دول تعمل خارج إطارها. وإن التعاون

بنزع السلاح النووي أو بعدم الانتشار لا يُترجم على النحو الواجب على أرض الواقع.

٦٠ - وأضاف مشيراً إلى تراجع عام في الأمن الدولي والعلاقات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، بالتزامن مع خطاب تجديد الثقة في الأسلحة النووية ومذاهب الردع. وأوضح أن بلده يشعر بقلق بالغ من أن البلدان لا زالت تعتمد على تلك الأسلحة في مذاهبها وسياسات الأمنية واستراتيجياتها العسكرية. وبناء على ذلك، عملت كوستاريكا، إلى جانب دول أخرى والمجتمع المدني، على تعزيز معاهدة حظر الأسلحة النووية التي تسد ثغرة في القانون الدولي بشأن أسلحة الدمار الشامل، وذلك من خلال حظر هذه الأسلحة صراحة وتعزيز مواد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما المادة السادسة منها.

٦١ - وتابع كلامه قائلاً إن الأسلحة النووية أشد الأسلحة دماراً ولا إنسانيةً على الإطلاق. ولا تقوى أي دولة بمفردها أو مجموعة دول على التصدي بفعالية لما يُحدثه مجرد تفجير سلاح نووي واحد من آثار كارثية ودائمة على الصحة البشرية والبيئة والمناخ وإنتاج الأغذية وأمن الفضاء الإلكتروني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وذكر أن الاعتبارات الإنسانية والأمنية لا يستبعد أحدهما الآخر؛ وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم وإيلاء الاهتمام العاجل للنهج الإنساني إزاء آثار الأسلحة النووية.

٦٢ - وواصل قائلاً إن معاهدة عدم الانتشار جزء أساسي من هيكل نزع السلاح النووي وتتحمل الدول الأطراف القدر نفسه من المسؤولية عن تنفيذها الكامل. وهذه المعاهدة حجر الزاوية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وتتطلب امتثال جميع الدول الأطراف لجميع التزاماتها وتعهداتها، دون تأخير أو شروط، وتنفيذ ركائزها الثلاث على نحو فعال ومتوازن، بما في ذلك المادة السادسة. وتتيح الاستخدامات السلمية للطاقة النووية فرصاً لبناء الثقة والتعاون بين الدول، في حين أن الحد من المخاطر والتحقق الدولي من نزع السلاح النووي من العناصر الحيوية بالنسبة لدول التي تخلت عن الأسلحة النووية كوسيلة لإرساء الأمن.

٦٣ - ومضى قائلاً إنه بوصف كوستاريكا دولة طرفاً في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، فهي تقرّ بأهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية في منع الانتشار الأفقي والرأسي لهذه الأسلحة، وبناء الثقة وإرساء الأمن على الصعيد الإقليمي والحد من دور الأسلحة النووية

الأعمال التحضيرية الجارية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ أهمية أكبر بكثير. ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي نشأت عن الالتزام المشترك بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي ونزع السلاح العام والكامل، تكتسي نفس الأهمية التي كانت لها عند إنشائها. ويعتمد بقاؤها على مراعاة وتنفيذ جميع ركائزها الثلاثة على قدم المساواة، لا سيما الالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة بالسعي إلى إجراء مفاوضات بحسن نية.

٧٤ - وأكد على ضرورة بذل كل جهد ممكن لكفالة الامتثال للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. فالوكالة تؤدي دوراً حاسماً في التنفيذ الفعال للمعاهدة ولدعم إطار ممارسة الحق غير القابل للتصرف للبلدان النامية في تطوير البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وأوضح أن جامايكا تعمل بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد وستواصل القيام بذلك، عملاً بالمادة الرابعة من المعاهدة.

٧٥ - وأشار إلى أنه وفقاً للمادة السابعة، أُحرز تقدم كبير في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وأعرب عن التزام بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي أول منطقة مكتظة بالسكان يتم وصفها على هذا النحو، بالحفاظ على هذا الوضع وفقاً لما هو منصوص عليه في معاهدة تلاتيلولكو. وأعرب أيضاً عن تأييد جامايكا المستمر للدعوة إلى إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط، وعن أملها في أن يساعد المؤتمر الذي سيعقد لهذا الغرض في وقت لاحق من العام على تمهيد السبيل لهذه الغاية.

٧٦ - واستطرد قائلاً إن وفد بلده ما زال يعارض استمرار الاعتماد على الأسلحة النووية كجزء من المذاهب الأمنية والعسكرية، بالنظر إلى الآثار الإنسانية الكارثية لهذه الأسلحة؛ فهي تتسبب في وقوع ضرر عشوائي وغير مقبول؛ وتترتب عليها تكاليف اجتماعية اقتصادية وآثار بيئية تؤثر سلباً على الأجيال الحالية والمقبلة. ومن المحتمل أيضاً أن تقع في أيدي الجهات من غير الدول، خاصةً بالنظر إلى التكنولوجيات الجديدة والناشئة. لذلك، فإن جامايكا تؤيد عالمية الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وتنفيذها على نحو فعال، لمنع الجماعات الإرهابية من الحصول إلى أسلحة الدمار الشامل واستخدامها. كما تواصل جامايكا دعم المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بنزع السلاح النووي. فمن شأن تطبيق نهج مراعي للاعتبارات الجنسانية في جدول أعمال نزع السلاح أن يسهم إسهاماً حاسماً في تحقيق السلام

النووي بين بعض الدول الأطراف والدول غير الأطراف في المعاهدة بخالف أهداف المعاهدة ويشجع تلك الدول غير الأعضاء على البقاء خارج المعاهدة.

٦٨ - وتابع قائلاً إن الغالبية العظمى من الالتزامات الواردة في حزمة المقررات والقرارات التي تم اتخاذها في عام ١٩٩٥ لم تُنفذ بعد، وأهمها القرار المتعلق بالشرق الأوسط. وحاولت بعض الدول عرقلة تنفيذ هذا القرار، وأغفلت أنه جزء لا يتجزأ من اتفاق التمديد اللانهائي للمعاهدة.

٦٩ - وواصل كلامه قائلاً إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يظل بالغ الأهمية بالنسبة للأمن في المنطقة والتزاماً دولياً يقع على عاتق جميع الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الأطراف الثلاث التي شاركت في تقديم القرار المتعلق بالشرق الأوسط الصادر عام ١٩٩٥.

٧٠ - واستمر قائلاً إن حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية لا يزال عنصراً أساسياً من المعاهدة وعملية الاستعراض، ومن ثم تبين الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال دون تمييز أو شروط وإلى إتاحة تبادل المواد والمعدات والتكنولوجيا والخبرات بين الدول الأطراف.

٧١ - واسترسل قائلاً إن الفشل في تنفيذ الركائز الثلاث للمعاهدة بشكل متوازن لا يزال أكبر خلل، لأن الصفقة الكبرى التي تقوم عليها المعاهدة تنبني على ركائز متساوية ومتصلة ومكملة لبعضها البعض. وفي العقود الماضية منذ اعتماد المعاهدة، انصب الاهتمام على ركيزة عدم الانتشار على حساب إحراز تقدم في ركيزة نزع السلاح، في حين استمر فرض قيود متزايدة على حق الدول في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

٧٢ - وختم كلامه قائلاً إن التغلب على التحديات الكبيرة والجديدة التي يواجهها مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ لن يتحقق إلا إذا أظهرت جميع الدول إرادة سياسية حقيقية لضمان نجاح المعاهدة. وأكد أن قطر ستواصل دعم الجهود الدولية لتحقيق هذه الغاية.

٧٣ - السيد راتواي (جامايكا): قال إن البيئة الأمنية الدولية الحالية تعكس علماً تسوده حالة من الاضطراب. فهناك مزيج من التحديات الأمنية التقليدية والمعاصرة يهدد الجهود الطويلة الأمد للحفاظ على السلام والأمن الدوليين، لا سيما في مواجهة التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل. وفي ظل هذه الخلفية، تكتسي

٨٠ - وأفاد بأنه على الرغم من أن جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ملزمة بالسعي لتحقيق هذا الهدف النهائي، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤوليات خاصة تتعلق بالإزالة التامة لترساناتها النووية بموجب المادة السادسة من المعاهدة. وأفضل نهج لكفالة التقدم المستدام يتمثل في تنفيذ علمية تخفيض تدريجي للأسلحة النووية، مع مراعاة الشواغل الأمنية الوطنية والدولية المشروعة. وعلى الرغم من تدهور البيئة الأمنية الدولية، فإن اتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة نحو نزع السلاح النووي أمر ممكن ومن شأنه أن يسهم في بناء الثقة بين الدول الأطراف وفي تعزيز الاستقرار الاستراتيجي.

٨١ - وأكد أن المشاركة الجماعية ضرورية لكفالة عالمية الانضمام إلى المعاهدة. ومن الأولويات الأخرى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر وبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. كما ينبغي أن تشمل التدابير العملية الأخرى إنشاء آليات قوية للتحقق من نزع السلاح النووي، وتحقيق عالمية نظام الضمانات، وتشجيع المزيد من الشفافية وتدابير الحد من المخاطر. ومن الضروري أيضاً تحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق منه دولياً، إلى جانب تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وذكر أن البرتغال تشجع أيضاً جميع الأطراف على تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تحقق أغراضها، على نحو ما أكدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا بد أيضاً للمجتمع الدولي أن يواصل سعيه نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

٨٢ - وختم بالقول إن الدورة الحالية ومؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ يشكلان فرصة لتعزيز تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولجعلها نفي بالغرض. وأكد اعتزام البرتغال الاضطلاع بدور بناء في تعزيز الحوار اللازم لبناء الثقة وتمهيد الطريق لنجاح هذا المؤتمر.

٨٣ - السيد الرويعي (البحرين): قال إن بلده، بعد التصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٨٨، أسهم في الجهود الدولية لنزع السلاح عبر المشاركة بفعالية وانفتاح في المنتديات الدولية والإقليمية، إيماناً منه بأهمية تحقيق الأهداف النبيلة للمعاهدة. وأضاف أن البحرين ترى أن حياة وامتلاك وتطوير وتخزين الأسلحة النووية يمثل تهديداً جسيماً وخطيراً للسلم والأمن الدوليين، ويعيق تحقيق الأمان في العالم لصالح الجميع. ولهذه الأسباب، فإن بلده يدعم الدور المحوري

والتنمية المستدامين. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أن النساء والفتيات يتأثرن بشكل غير متناسب بالإشعاع المؤين.

٧٧ - واسترسل قائلاً إن المشاركة المتعددة الأطراف تظل أساسية في الجهود الجارية للنهوض بأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، فإن وفد بلده ينضم إلى الدعوة إلى تحقيق عالمية الانضمام إلى المعاهدة وبذل المزيد من الجهود لكفالة التمسك بمبادئها والتزاماتها الثابتة. كما شارك بنشاط في المفاوضات التي تُوجت بنجاح اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. فهذا الصك يكمل معاهدة عدم الانتشار فيما يتعلق بالنهوض بالغاية الشاملة لنزع السلاح بوجه عام ونزع السلاح النووي على وجه الخصوص، التي تعززت أهميتها الملحة في خطة الأمين العام لنزع السلاح، "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح". وأعرب عن أمل جامايكا في أن يتم تحويل الخطاب المناهض لهذه المعاهدة من أجل تسليط الضوء على المساهمة الإيجابية التي يمكن أن تقدمها في تحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٧٨ - ومضى يقول إنه على الرغم من أهمية هاتين المعاهدتين، يجب على المجتمع الدولي الاعتراف بأنه لا تزال هناك ثغرات في هيكل نزع السلاح. وأضاف أن جامايكا تؤيد، على وجه الخصوص، جميع المبادرات الرامية إلى وقف إنتاج المواد الانشطارية والقضاء على المخزونات الحالية، وتأمل في إحراز تقدم نحو بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر. وقال إن وفد بلده يشجع الدول المدرجة في المرفق ٢ على اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد.

٧٩ - السيد دوارتي لوبيز (البرتغال): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية شكلت لما يقرب من ٥٠ عاماً حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، ولا تزال من الأدوات المتعددة الأطراف الحاسمة في هذا المجال لما تسهم به في تحقيق السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، في ظل التوترات العالمية والإقليمية المتصاعدة، أصبح العالم يواجه خطر سباق جديد للتسلح؛ لذلك، هناك حاجة إلى عكس هذه الاتجاهات. والبرتغال تدعو إلى الحفاظ على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وتشدد على ضرورة تمديد معاهدة ستارت الجديدة والتفاوض على تخفيضات أكبر في الترسانات النووية. وينبغي أن تسهم العواقب الكارثية الموثقة بشكل جيد لاستخدام الأسلحة النووية في تعزيز التزام المجتمع الدولي بالسعي إلى تحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية.

تسهم في بناء الثقة بين الدول. وينبغي إنشاء مثل هذه المناطق في الشرق الأوسط على سبيل الاستعجال. وأشار إلى إحجام الدول الحائزة للأسلحة النووية عن تقديم ضمانات إلى الدول التي تخلت رسمياً عن حيازة الأسلحة النووية بأنها لن تستخدم أو تهدد باستخدام هذه الأسلحة ضدها، فقال إن وفد بلده يدعو هذه الدول إلى الوفاء بالتزاماتها وإبرام اتفاق ملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية السلبية.

٨٩ - وجدد تأكيد جمهورية تنزانيا المتحدة على حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في إجراء البحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية دون أي تمييز. وأضاف أنه رغم إلزامية ضوابط التصدير المتعلقة بالمواد والمعدات والتكنولوجيا لأي طرف في معاهدة عدم الأسلحة النووية، فإنها تؤثر بشكل غير عادل على البلدان النامية وتمنعها من الحصول على العلوم والتكنولوجيا المفيدة في مجال التنمية.

٩٠ - وأوضح أن بلده، وإن لم يكن من بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح، يشاركهم شعورهم بالإحباط إزاء العديد من المسائل. فعلى وجه الخصوص، يجب الشروع في المفاوضات دون مزيد من التأخير بشأن إبرام اتفاقية للأسلحة النووية، ومعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية السلبية. وقد حان الوقت أيضاً للنظر في السبل الكفيلة بتعزيز الطابع المتعدد الأطراف لآلية التفاوض. واختتم كلمته بالإعراب عن التقدير لإسهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي من خلال نظام الضمانات وأنشطة التحقق التي تطبقها؛ لذلك، ينبغي تزويدها بما تحتاجه من الموارد البشرية والدعم المالي اللازمين لأداء وظائفها.

٩١ - السيدة بيرن ناسون (أيرلندا): قالت إن أيرلندا لا تزال ملتزمة التزاماً تاماً بالعمل مع جميع الدول الأطراف لإحراز تقدم على نطاق الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لكنها تدرك أن أهمية المعاهدة وفعاليتها في المستقبل تعتمد على قدرتها على الوفاء بشكل ملموس بمهدفها الأصلي. فلفترة طويلة جداً، أهملت ركيزتها المتعلقة بنزع السلاح؛ وأدى ذلك إلى تقويض المعاهدة نفسها وجعلها في حالة خطر داهم. ومن المحتم أن تؤكد جميع الدول الأطراف من جديد التزامها بالمادة السادسة وكذلك التزامها بجميع النتائج الجماعية المحققة على أساس توافق الآراء. وينبغي أن يكون تجديد التأكيد هذا نقطة الانطلاق وليس الهدف النهائي لدورة الاستعراض لعام ٢٠٢٠.

الذي يؤديه نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لما له من أهمية بالغة في تعزيز الثقة المتبادلة والإسهام في تحقيق أهداف المعاهدة.

٨٤ - وأشار إلى حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية والانتفاع الواسع من المجالات المتعددة لتطبيقاتها، شريطة أن تلتزم بتطبيق ضمانات الأمن النووي وبما لا يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. وأضاف أن البحرين تتطلع إلى المزيد من الاستفادة في مجال تبادل المعارف والتكنولوجيات بين الدول الصناعية والدول النامية، الأمر الذي من شأنه أن يكفل تحقيق السلامة والأمن وتعزيز العلوم والتكنولوجيا.

٨٥ - واسترسل قائلاً إنه على الرغم من الجهود المبذولة بحسن نية، لم يصدر مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ أي وثيقة ختامية. ومن ثم، يتحتم على الأطراف أن تعمل بشكل جماعي لتجاوز خلافاتها وإيجاد أرضية مشتركة لكفالة نجاح مؤتمر الاستعراض.

٨٦ - وأبرز أن البحرين تؤكد على أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وفقاً لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وتوجه الانتباه أيضاً إلى مقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣، الذي عهد إلى الأمين العام بعقد مؤتمر للتفاوض على معاهدة ملزمة بشأن إنشاء هذه المنطقة. واختتم كلامه بالقول إنه ينبغي لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ والدورة الثالثة للجنة التحضيرية أن يخرج بنتائج بناء دعماً لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

٨٧ - السيد ميرو (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي وحدها القادرة على كفالة عدم استخدامها مرة أخرى في العالم. ووفقاً لذلك، فإن بلده بصدد التوقيع والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي لا تقوض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بل تكمل وتعزز نظام عدم الانتشار النووي. وأكد أن جمهورية تنزانيا المتحدة ملتزمة التزاماً تاماً بأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما يتضح من تصديقها على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندايا) ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأنها تعلق أهمية متساوية على ركائزها الثلاث.

٨٨ - وأضاف أن وفد بلده يؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس اتفاقات يجري التوصل إليها فيما بين دول المنطقة المعنية؛ فمن شأن هذه المناطق أن تسهم في تعزيز السلام والأمن كما

٩٢ - ومضت تقول إن البيئة الأمنية الدولية المتدهورة يجب ألا تشكل عقبة أمام إحراز تقدم في مجال نزع السلاح، الذي يمكن، على العكس من ذلك، أن يساعد في تخفيف حدة التوترات. كما أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية الاستجابة لمطلب المجتمع الدولي بإحراز تقدم ملموس في التزاماتها المتعلقة بنزع السلاح الملزمة قانوناً وببذل كل جهد ممكن لمنع حدوث سباق تسلح جديد.

٩٣ - واستطردت قائلة إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أداة ديناميكية تتطلب التكيف لمواجهة التحديات التي تطرحها بيئة دولية متزايدة التعقيد يغلب عليها عدم اليقين. وقد سلطت ورقة العمل المتعلقة بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية (NPT/CONF.2020/PC.III/WP.44) الضوء على عدد من المسائل التي لم يُنظر فيها تقليدياً في سياق المعاهدة. وبالمثل، قدمت ورقة العمل المتعلقة بالقضايا الإنسانية (NPT/CONF.2020/PC.III/WP.48) منظوراً جديداً وأسهمت في إثراء المناقشات. وقالت إن وفد بلدها يشجع جميع الوفود على الابتعاد عن النهج الأمني التقليدي أحادي البعد إزاء الأسلحة النووية والتعامل مع تلك القضايا الناشئة بطريقة عملية وإيجابية.

٩٤ - وواصلت قائلة إنه قد وُضع أخيراً إطار قانوني عملي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية من خلال معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي توشك أيرلندا على التصديق عليها. وعلى الرغم من الشواغل التي أعرب عنها عدد صغير من الدول ومفادها أن المعاهدة الجديدة يمكن أن تقوض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن أيرلندا على ثقة من أنها تعززها، لا سيما لأنها تعيد التأكيد على اعتبارها حجر الزاوية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وأضافت بأن وفدها يدعو جميع الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية إلى المشاركة بشكل بناء في معاهدة حظر الأسلحة النووية وإلى تجاوز الخطاب العدائي الذي اتسم به مؤخراً معظم النقاش الدائر حول نزع السلاح النووي. وقالت إنه يجب عليها أن تدرك أنها، بغض النظر عن مساراتها المختلفة، تشاطر نفس الرغبة في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٩٥ - واسترسلت قائلة إن أيرلندا ترحب بخطة الأمين العام لنزع السلاح، "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"، لأنها تمثل فرصة لكسر الجمود ويمكنها أن تيسر تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وذكرت بأن أيرلندا قد أبدت نيتها تأييد ثلاثة من الإجراءات المحددة في هذه الخطة، من بينها الإجراء ١ بشأن تيسير الحوار فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

٩٦ - وأعربت عن قلق وفد بلدها بوجه خاص إزاء الجمود الحاصل فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل الذي طال انتظاره لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وأكدت أن وفدها سيشرح إجراء مناقشات غير رسمية خلال الدورة الحالية بشأن السبل الممكنة لإحراز تقدم في هذا الشأن. وأعربت عن أمل أيرلندا في أن يتم في الدورة الحالية الاتفاق على توصيات بتوافق الآراء لأغراض مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠. وكحد أدنى، أشارت إلى أن وفد بلدها يحث الدول الأطراف على تسوية جميع المسائل الإجرائية المتبقية للمؤتمر، بما في ذلك تعيين الرئيس المعين. ويجب تخصيص الوقت القصير المتاح في عام ٢٠٢٠ لاستعراض جاد للشواغل الموضوعية وتفادي استنفاده في المسائل الإجرائية.

استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، ما زالت الأسلحة النووية تمثل أداة ردع بالنسبة للعديد من الدول في عقائدها العسكرية وسياساتها الأمنية. وإن القضاء على الأسلحة النووية لن يتجسد إلا عبر إبرام معاهدة لمنع استعمالها أو تخزينها أو تطويرها. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات للدول غير النووية بعدم استعمال أو التهديد باستعمال السلاح النووي ضدها عبر صك قانوني ملزم.

١٠٤ - وأضاف أن الجزائر لم تتردد في التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تم اعتمادها من طرف الجمعية العامة في عام ٢٠١٧، باعتبارها أول صك دولي ملزم قانونا في هذا المجال. وتعتبر هذه المعاهدة مساهمة إضافية ومكملا للقانون الحالي في مجال نزع السلاح من شأنها تعزيز جهود العديد من البلدان في القضاء على الأسلحة النووية. وقال إن الجزائر تؤكد أهمية انضمام كل الدول لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وخاصة الدول الواردة في المرفق الثاني. وذكر أن الجزائر تشرف بانتخابها لتتأس إلى جانب ألمانيا أشغال المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المزمع عقده بنيويورك في عام ٢٠١٩.

١٠٥ - ومضى قائلا إن بنود معاهدة عدم الانتشار التي سمحت بحصر امتلاك الأسلحة النووية على الدول النووية الخمس الأطراف في المعاهدة، إلى جانب إجراءات التفتيش في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قد أثبتت، خلال عقود، فعاليتها. وأشار إلى أن منع الانتشار هو من مسؤوليات الدول النووية أو غير النووية على السواء، بصفته عاملا أساسيا مساعدا للقضاء التام على الترسنات النووية. كما لا ينبغي فرض التزامات إضافية على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، عدا تلك التي نصت عليها المعاهدة صراحة.

١٠٦ - وتابع كلامه قائلا إن المعاهدة لا تعالج المسائل الأمنية فحسب، بل هي أداة لخدمة التنمية والتعاون الدولي في مجال الاستعمالات السلمية للطاقة الذرية. وتتمتع الدول الأطراف بالحق غير القابل للتصرف في تطوير وبحت واستعمال الطاقة النووية لأغراض سلمية، ومن الضروري بالتالي رفع القيود على نقل الخبرات والمعدات للبلدان النامية، ووفقا لما تنص عليه المادة الرابعة من الاتفاقية.

١٠٧ - ومضى قائلا إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية المنتشرة في بقاع عدة من المعمورة ساهمت في ترسيخ نزع السلاح وعدم الانتشار، ودعم السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتعتبر الجزائر عن انشغالها أمام العراقيل التي حالت، إلى حد

للأسلحة النووية. كما دعت فييت نام الدول الموقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية إلى الإسراع في التصديق على هذا الصك الهام، ودعت الدول الأخرى إلى الانضمام إلى هذه المعاهدة.

١٠٠ - وأضاف أنه يجب تأييد حق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، ولكن يجب ممارسة هذا الحق بطريقة آمنة ومأمونة وشفافة. وقال إن بلده هو واحد من حوالي ٢٠ دولة من الدول الأطراف في جميع المعاهدات الدولية تقريبا المتعلقة بالضمانات النووية والأمن والسلامة النوويين ويدعم دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد، لا سيما ما تظطلع به من أنشطة في مجالي التعاون الدولي والدعم التقني. وتدعو فييت نام الدول الأخرى إلى الانضمام إلى اتفاقيات الوكالة المتعلقة بالأمان النووي والإخطار المبكر والمساعدة في حالة الحوادث النووية. وتدعو أيضا فييت نام، شأنها شأن البلدان الأخرى الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الانضمام في أقرب وقت ممكن إلى البروتوكول الملحق بمعاهدة بانكوك لضمان تنفيذها على نحو فعال. وأشار إلى أن فد بلده يؤكد من جديد تأييده المشاركة الفعالة في المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط في وقت لاحق من العام.

١٠١ - وختم بالقول إن فييت نام تؤمن بإمان راسخا بعالم خال من الأسلحة النووية، وتحث جميع البلدان على تعزيز خطة عدم الانتشار ونزع السلاح عن طريق التغلب على خلافاتها واستئناف العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

١٠٢ - السيد بصديق (الجزائر): قال إنه، إذا كانت معاهدة عدم الانتشار قد نجحت إلى حد بعيد في احتواء الأسلحة النووية في عدد محدود من الدول، فإن هدفها الأسمى يبقى يتمثل في التخلص التام من تلك الأسلحة، الذي ما زال لم يتحقق بعد. والمعاهدة، بوصفها حجر الزاوية لأمن العالم الجماعي، ينبغي أن تنفذها الدول في مجملها، بما في ذلك جميع الالتزامات المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

١٠٣ - واسترسل قائلا إن في السنوات الأخيرة، لم يحرز سوى تقدم ضئيل نحو نزع السلاح النووي. وبالرغم من أحكام المادة السادسة من المعاهدة والالتزامات والتعهدات المنبثقة عن مؤتمرات الاستعراض السابقة، بما فيها الخطوات الثلاث عشرة نحو نزع السلاح النووي التي تبناها مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ وخطة عمل مؤتمر

المعاهدة لعام ٢٠١٠، وحال أيضا دون تحقيق أي مكاسب في مجالي الشفافية وبناء الثقة.

١١١ - وأضاف أن امتثال إيران المستمر، في هذا السياق، لخطة العمل الشاملة المشتركة التي جرى تأكيدها في ١٤ تقريراً للوكالة الدولية للطاقة الذرية، قد لقي ترحيباً خاصاً. وأشار إلى أن إندونيسيا تثق بالوكالة ثقة تامة باعتبارها منظمة ذات مصداقية وقادرة على التحقق من نزع السلاح النووي، نظراً لما تتحلى به بشكل خاص من استقلال وحياد وكفاءة مهنية. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود الناجحة في عدم الانتشار لا يمكن فصلها عن تطبيق ضمانات الوكالة. وقال إن وفد بلده يدعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى وضع منشآتها النووية ضمن النطاق الكامل لضمانات الوكالة.

١١٢ - وأضاف أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تشكل تطورا رئيسيا في الجهود العالمية الرامية إلى القضاء التام على هذه الأسلحة وتكامل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهي تعزز تلك المعاهدة وتعالج الشواغل المتعلقة بالعواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، وتشكل كذلك تديرا قانونيا فعالا في إطار المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وذكر أن إندونيسيا لا تزال تعلق أهمية أيضا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتدعو إلى بدء نفاذها وإلى الانضمام العالمي إليها في أقرب وقت ممكن. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يكون المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ المعاهدة، الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام، مساهمة ملموسة في تحقيق هذه الغاية.

١١٣ - وأشار إلى أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يندرج ضمن الخطوات الإيجابية نحو تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وبناء على ذلك، تدعو إندونيسيا جميع الأطراف المعنية إلى مضاعفة جهودها لعقد مؤتمر طال انتظاره بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

١١٤ - السيد الفريان (المملكة العربية السعودية): قال إن بلده كان من أوائل الدول التي انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك إيمانا منه بأن تحقيق الأمن والسلام في العالم بأسره لا يمكن أن يتحقق بوجود مثل هذه الأسلحة. وأضاف أن المعاهدة هي حجر الأساس لمنظومة عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، وأن مقاصد

الآن، دون تنفيذ قرار مؤتمر استعراض المعاهدة عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ويجب أن يعمل الجميع معا من أجل تحقيق التوازن السليم بين الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار وتكريس مصداقيتها، بالإضافة إلى ابتكار الحلول الكفيلة بمواجهة التحديات الجسيمة التي يمثلها نزع السلاح النووي والانتشار النووي. وهناك حاجة إلى إبداء الإرادة السياسية الكافية والمرونة اللازمة للتوصل إلى اعتماد توصيات توافقية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

١٠٨ - السيد كوبا (إندونيسيا): قال إنه لا يزال هناك خلل في تنفيذ الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، مما يلحق ضررا متزايدا بركيزة نزع السلاح. وتواصل الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية تعزيز برامجها للأسلحة النووية وإعطاء مزيد من الأهمية لهذه البرامج في المذاهب العسكرية لكل منها، مما يزيد من تقويض الثقة في إمكانية تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة. وفيما يتعلق بركيزة الاستخدام السلمي، ينبغي للجنة التحضيرية في دورتها الحالية أن تعيد تأكيد صلاحية المادة الرابعة بغية ضمان عدم تقييد أي دولة طرف في ممارسة حقها في البحث في مجال الطاقة والتكنولوجيات النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية.

١٠٩ - وأشار إلى أن الكثير من الزخم قد فقد في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، وأن آلية نزع السلاح قد أصبحت مسيسة، وهو ما يتجلى في إخفاق كل من مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في تحقيق أي نتائج ملموسة منذ عام ١٩٩٦ و عام ١٩٩٩ على التوالي، وفي الوقت نفسه، تزايد الطلب في اللجنة الأولى للجمعية العامة، على إجراء تصويت بشأن مواضيع عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

١١٠ - وتابع كلامه بالقول إنه على الصعيد الثنائي، لم يتم بعد التحقق بشفافية من الادعاء بأن أكبر دولتين حائزتين للأسلحة النووية قد قامت بتفكيك الآلاف من أسلحتهما النووية بموجب الاتفاق الاستراتيجي الثنائي المبرم بينهما. وأضاف أن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى مشلولة في الوقت الراهن، وفي الوقت نفسه من المقرر أن ينتهي في عام ٢٠٢١ العمل بالمعاهدة الجديدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، مما يزيل بالتالي جميع القيود المفروضة على الترسانتين النوويتين الرئيسيتين للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٢. وهذا الواقع جعل من الصعب تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل مؤتمر استعراض

لا يخفى على الجميع الخطر الذي تشكله المفاعلات النووية حتى وإن كانت تستخدم لأغراض سلمية وخاصة إذا افتقدت هذه المفاعلات معايير الأمن والسلامة النووية، لذا فإن المملكة العربية السعودية تعبر عن قلقها إزاء ما يشكله مفاعل بو شهر الإيراني الواقع على بعد لا يزيد عن ٢٠٠ كلم من سواحل الخليج العربي من أخطار، وخاصة في ظل وقوعه على خط زلزالي نشط، مما يجعل من أي تسرب إشعاعي يعرض المنطقة إلى خطر جسيم ومحدد على الهواء والغذاء، ومحطات تحلية المياه. وذكر أن المملكة العربية السعودية تأمل من المجتمع الدولي والأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية حث إيران على توقيع اتفاقية الأمان النووي، كما تطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن تصدر تقريراً دورياً يرصد مدى استعداد الدول في التعامل مع أي تسرب في المفاعلات النووية.

١١٩ - وأكد على أهمية تعاون الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل منع انتشار الأسلحة النووية وتطبيق الأطراف التزاماتها بموجب هذه المعاهدة وبتفانيات الضمانات الشاملة. وأضاف أن أنشطة إيران في تطوير قدراتها النووية، في ظل أعمالها التخريبية في المنطقة ودعمها للجماعات الإرهابية بأنواع استراتيجية من الأسلحة والصواريخ، تمثل مصدر قلق كبير. وختم بالقول إن المملكة العربية السعودية تتطلع لأخذ إجراءات أكثر حزماً ضد إيران من قبل المجتمع الدولي لتحقيق الهدف الأسمى من معاهدة منع الانتشار بتحقيق السلم الدولي.

١٢٠ - السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده صدق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨ انطلاقاً من إيمانه بأن امتلاك أي دولة للأسلحة النووية، لا سيما في الشرق الأوسط، يشكل خطراً شديداً يهدد الإنسانية والسلام والأمن الدوليين والإقليميين. وعلاوة على ذلك، بادرت سورية، خلال عضويتها في مجلس الأمن عام ٢٠٠٣، بالدعوة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وقدمت مشروع قرار لهذا الغرض. بيد أن الولايات المتحدة أعاققت هذه المبادرة، حيث هددت باستعمال حق النقض حتى يتسنى لإسرائيل الاستمرار التنصل من مسؤولياتها الدولية.

١٢١ - وذكر أن العالم يواجه أخطاراً متزايدة متصلة باستحداث الأسلحة النووية وتحديثها وتخزينها واحتمال أن تستخدمها إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية. فالولايات المتحدة تنتهك المادة الأولى من المعاهدة بنشر أسلحة نووية على أراضي خمسة من بلدان منظمة

وأهداف هذه المعاهدة لن تتحقق بدون تحقيق عالمية المعاهدة، وذلك من خلال انضمام الدول غير الأطراف إليها كدول غير نووية. وأضاف أن المملكة العربية السعودية تدعو المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل، كونها الطرف الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي لم ينضم للمعاهدة كدولة غير نووية، وأهمية إخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على نحو ما ورد في قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١).

١١٥ - واسترسل قائلاً إن بلده يؤكد أن قرار عام ١٩٩٥ حول الشرق الأوسط يعتبر جزءاً لا يتجزأ من مخرجات القرارات التي أدت لاعتماد التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويعتبر سارياً لحين تحقيق أهدافه. كما تعرب المملكة العربية السعودية عن قلقها بشأن عدم التزام الدول النووية الأطراف في المعاهدة بتنفيذ هذا القرار الذي يدعو لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

١١٦ - وذكر أن المملكة العربية السعودية ترحب باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للمقرر ٥٤٦/٧٣ الخاص بتكليف الأمين العام للأمم المتحدة لعقد مؤتمر للتفاوض على معاهدة ملزمة حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقاً لترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بإرادتها الحرة، وعلى أن يتخذ المؤتمر قراراته بتوافق الآراء. وأشار إلى أن المملكة العربية السعودية تشدد على ضرورة أن تتضمن مخرجات هذه الدورة التحضيرية ومؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ نتائج واضحة تدعم إقامة هذا المؤتمر، وتحت جميع الأطراف المدعوة إلى المؤتمر على المشاركة فيه.

١١٧ - ومضى يقول إن المملكة العربية السعودية تؤكد على الحق الأصيل لجميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفق معايير وممارسات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها. كما تدعم المملكة العربية السعودية الموقف الداعي لتسهيل نقل التكنولوجيا والخبرات والمعدات المتعلقة بتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، بما يخدم مصلحة الإنسان ويعزز من تطبيقات الطاقة النووية كمصدر طاقة صديق للبيئة. كما تحث المملكة العربية السعودية الدول الرائدة في الصناعة النووية على التعاون لإزالة العراقيل الموضوعية أمام نقل التقنية النووية إلى الدول النامية.

١١٨ - وتابع كلامه قائلاً إن المملكة العربية السعودية انضمت لاتفاقية الأمان النووي إدراكاً منها لأهمية الأمان النووي وضرورة قيام الدول بمراجعة أعلى معايير الأمان النووي في منشآتها. وأضاف أنه

والاستقرار والأمن. فهي حجر الأساس في النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية ولا تزال أحكامها ذات الصلة سبيل المضي قدماً نحو تحقيق نزع السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتظل رومانيا ملتزمة بالمحافظة على سلامتها وصورها، وتدعو جميع الأطراف إلى العمل معاً من أجل تحقيق الهدف المتمثل في انضمام جميع الدول إلى الاتفاقية وتعزيز تنفيذها في جميع ركائزها الثلاث، التي تكتسي نفس القدر من الأهمية ويعزز بعضها بعضاً.

١٢٥ - وذكر أن المعاهدة ما زالت أفضل أداة للجهود العالمية الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وفقاً لمبدأ مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. ولا بد من التعاون، كما يتعين إيلاء الاهتمام الواجب للبيئة الأمنية الدولية. ولإحراز تقدم حقيقي ودائم في نزع السلاح، يجب على جميع الأطراف أن تعمل معاً على تهيئة بيئة آمنة أنسب لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويجب تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بطريقة عملية يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، من خلال نهج تدريجي يستند إلى تدابير عملية وواقعية. وينبغي أن تشمل هذه التدابير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

١٢٦ - وأضاف قائلاً إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤدي دوراً لا غنى عنه فيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية. وستواصل رومانيا دعم أنشطتها، والإسهام بشكل كبير وبصورة بناءة في أعمالها. وتشجع جميع البلدان على تلبية احتياجات الوكالة بطريقة بناءة ومفيدة للجانبين. وكثفت رومانيا، فيما يخصها، الجهود التي تبذلها لتعزيز عالمية الانضمام دون تأخير إلى اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي. وأشار إلى أن النهج المستقل والمهني الذي تتبعه الوكالة في التحقق من التزامات الدول ذات الصلة بالمجال النووي ورصدها يستحق مزيداً من الدعم.

١٢٧ - وأكد أن رومانيا تؤمن بقوة تعددية الأطراف الفعلية والتعاون الدولي، وتظل ملتزمة باحترام الاتفاقات الحالية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتنفيذها الكامل، نصاً وروحاً. بيد أن الهيكل الأمني الدولي قد تعرض لضغط شديد في السنوات الأخيرة. وذكر أن رومانيا أعربت مراراً وتكراراً، إلى جانب حلفائها وشركائها، عن القلق إزاء عدم امتثال الاتحاد الروسي لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، ولكنها لم تتلق أي استجابة موثوقة ولم تر أي دليل على الشفافية الحقيقية. ولذلك فإنها تؤيد تماماً قرار الولايات المتحدة تعليق

حلف شمال الأطلسي وفي المياه الإقليمية لست دول، بما فيها بلدان في البحر الأبيض المتوسط. كما انتهكت التزاماتها من خلال الانخراط في التعاون النووي على جميع المستويات مع إسرائيل، التي ليست طرفاً في المعاهدة، وبالإعلان في استعراض وضعها النووي أنها ستقوم بإنشاء مراكز للتجارب النووية وتجهيزها وتحديثها. ويجب أن يعمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ على وضع حد لهذه الانتهاكات من أجل الحفاظ على مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

١٢٢ - وأضاف أن قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط جزء لا يتجزأ من مجموعة المقررات والقرارات التي أدت إلى التمسيد اللانهائي للمعاهدة. ولئن كانت بلدان المنطقة بصدد اتخاذ خطوات عملية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فلا تزال إسرائيل، بدعم غير مشروط من حلفائها، الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية، ترفض التصديق على المعاهدة باعتبارها دولة غير حائزة لأسلحة نووية. والمؤتمر الذي كان من المفترض أن يعقد في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء هذه المنطقة لم ينعقد قط لأن الولايات المتحدة قد أحبطته، إرضاء لإسرائيل. وإضافة إلى ذلك، أعيق اعتماد مشروع الوثيقة الختامية مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ لأنه كان يتضمن مبادرات متعلقة بإنشاء هذه المنطقة. وأعلن أن وفد بلده يعتبر قرار عام ١٩٩٥ جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة ويدعو إلى تنفيذه تنفيذاً كاملاً. ويرى أيضاً أن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ لاتزال سارية.

١٢٣ - وأشار إلى أن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ يجب أن يؤكد على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وعلى تصديق جميع الدول على المعاهدة؛ والشروع فوراً في إجراء مفاوضات بشأن إبرام اتفاقية شاملة للأسلحة النووية؛ والمفاوضات بشأن صك دولي ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية؛ والتعامل بشكل متوازن مع ركيزتي نزع السلاح وعدم الانتشار في المعاهدة؛ وتنفيذ أحكام المادة الرابعة من المعاهدة، التي تؤكد من جديد الحق غير القابل للتصرف في الحصول على التكنولوجيا النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية، دون تمييز أو تقييد.

١٢٤ - السيد نيكولا (رومانيا): قال إن العالم أصبح خلال السنوات الخمسين السابقة مكاناً أكثر أمناً، ويرجع ذلك أساساً إلى مساهمة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تعزيز السلم

بتيسير المشاركة في أوسع تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

١٣٢ - وأضاف أن المعاهدة لا تزال فعالة لكبح الانتشار. وشيلي من الأغلبية الساحقة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تمثل بدقة لالتزاماتها بموجب المعاهدة. وبناء على ذلك، تتحمل البلدان الحائزة للأسلحة النووية على نحو متزايد نفس المسؤولية عن الوفاء بالتزاماتها، ليس بنقل المعرفة والتكنولوجيا النووية فحسب، بل أيضا بإحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي. وقد تغير العالم منذ دخول المعاهدة حيز النفاذ، بفتح الباب أمام إمكانية قطع أشواط متقدمة واتباع نهج جديدة في مجال نزع السلاح النووي تستحق تسليط الضوء عليها.

١٣٣ - واسترسل قائلاً إن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة. وقال إن وفده يكرر الإعراب عن بالغ قلقه إزاء وجود الأسلحة النووية والعواقب الإنسانية المفجعة الناجمة عن استخدام هذه الأسلحة أو تفجيرها. وتؤكد شيلي من جديد التزامها بعدم استعمال الأسلحة النووية في أي حال من الأحوال، ولا يمكن ضمان ذلك فعلا إلا عن طريق حظرها وإزالتها بالكامل ضمن إطار زمني محدد بوضوح. ووجه الانتباه إلى العدد الكبير من الدول التي انضمت إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتُبرت من البداية أداة من شأنها أن تكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزز تنفيذها ومصداقيتها. وأفاد بأن وفد بلده سيواصل السعي إلى تفاهم مشترك مع البلدان الأخرى بغية تشجيع الدول التي تشاطر هدف حظر هذه الأسلحة على الانضمام إلى تلك المعاهدة؛ وأعرب عن اقتناع وفد بلده بأن البلدان ستفعل ذلك عندما تتمكن من تجاوز اعتمادها على الردع النووي. وذكر أن حظر الأسلحة النووية خطوة أساسية نحو القضاء الكامل والتام الذي لا رجعة فيه. ومن دواعي القلق أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل إيلاء أهمية لتلك الأسلحة للإنسانية في عقائدها وسياساتها الأمنية واستراتيجياتها العسكرية.

١٣٤ - وأكد من جديد التزام بلده بالمشاركة البناءة في أعمال اللجنة التحضيرية في دورتها الحالية، على أمل النهوض من خلال الإرادة السياسية للوفود وإسهام منظمات المجتمع المدني بالأهداف المشتركة بيتها جميعا. وينبغي ألا يدخر أي جهد لضمان نجاح مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠.

التزاماتها بموجب هذا الصك، وتدعو الاتحاد الروسي للعودة إلى امتثال المعاهدة وكذلك المعاهدات الأخرى ذات الأهمية المماثلة المتعلقة بعدم الانتشار وتحديد الأسلحة امتثالا تاما يمكن التحقق منه. كما أن رومانيا لا تزال تشعر بالقلق إزاء استمرار تطوير البرامج النووية والتسيارية، وتؤكد على ضرورة اتخاذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات ملموسة وذات مصداقية لإبداء إرادة سياسية حقيقية لتحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

١٢٨ - واختتم بالقول إن وفد بلده يتطلع إلى أن تعيد اللجنة تأكيد صلاحية خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ وأهميتها وتمهد الطريق في دورتها الحالية للتوصل إلى نتائج إيجابية في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠.

١٢٩ - السيد كاليب (شيلي): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي بالفعل حجر الأساس لنظام عدم الانتشار، فلولاها لكانت حالة الأمن الجماعي مختلفة جدا. وصون السلام والأمن الدوليين هو الأساس الذي تقوم عليه السياسة الخارجية لبلده، مما يتطلب حوارا متعدد الأطراف واسع النطاق، متسما بالشفافية والديمقراطية من أجل التوصل إلى اتفاقات شاملة تهدف إلى تحقيق نزع السلاح العام والكامل وعدم انتشار جميع أنواع الأسلحة العشوائية.

١٣٠ - وأوضح أن اللجنة التحضيرية في دورتها الحالية مسؤولة عن وضع الأساس النهائي لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ الذي لا يمكن السماح بفشله. وترى شيلي أن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ وخطة عمله لا تزالان ساريين تماما. ولن يكون مؤتمر عام ٢٠٢٠ فرصة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإعادة تأكيد استمرار أهميتها في إحراز تقدم حقيقي نحو تحقيق أهدافها فحسب، بل سيكون أيضا المؤتمر الاستعراضي الأول منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينتظر المجتمع الدولي من اللجنة بعض الخطوات الملموسة نحو الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بمحض إرادتها.

١٣١ - وأشار إلى أنه ينبغي للجنة أن تؤكد الحق غير القابل للتصرف للدول في تطوير الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها دون تمييز أو ازدواجية في المعايير، وفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة، وتؤكد من جديد تعهد جميع الدول الأطراف فيها

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

في المجال النووي، بتبادل الخبرات والمواد النووية مع هذا البلد. ومن ثم فهي تنتهك المادة الأولى من المعاهدة.

١٣٨ - وفيما يتعلق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، قال إن حكومة بلده تتعاون مع الوكالة خارج نطاق اتفاق الضمانات وتسمح لفتشيتها بزيارة المواقع المعنية. والسؤال الذي يجب أن يطرح هو لماذا ترفض إسرائيل التعاون مع الوكالة، ولماذا ترفض تقديم أي معلومات عن أنواع الذخائر التي استخدمتها في الهجوم الذي شنته على المنشآت العسكرية في دير الزور في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وقال إن وفد بلده يود أيضا أن يعرف سبب منع الولايات المتحدة نشر الصور الساتلية لهذا الهجوم.

١٣٩ - السيد إيرهارت (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن تأكيد ممثل سورية وجود أي تبادل للخبرة النووية بين بلده وإسرائيل تأكيد باطل. بيد أنه صحيح أن الولايات المتحدة تؤيد إسرائيل. وهي تؤيدها لأن ذلك البلد ديمقراطية قوية نابضة ومنازة مشعة في المنطقة. وإذا ارتقى النظام السوري يوما من الأيام إلى نفس المعايير الديمقراطية، أصبح من الممكن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

١٤٠ - السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): قال إن ممثل الولايات المتحدة أقر لتوه بتعاون بلده مع إسرائيل. وينبغي أن يُعتبر ذلك على النحو الواجب انتهاكا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأشار مرة أخرى إلى موقع دير الزور، فتلا مقطعاً من كتاب للمدير العام السابق للوكالة، محمد البرادعي، يتعلق بنفاق إسرائيل في قصفها لذلك الموقع. وذكر أن المدير العام للوكالة في ذلك الوقت طلب إلى أي بلد لديه أي معلومات عن الطبيعة النووية لتلك المنشأة أن يفي بالتزامه بتقديم هذه المعلومات إلى الوكالة، ولكن لم يفعل ذلك أي بلد.

١٤١ - وفي الختام، قال إن الولايات المتحدة، من جانبها، تنتهك العديد من المعاهدات الدولية المتعلقة بالأسلحة، بما فيها المعاهدة قيد المناقشة، وكذلك معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وينبغي أن يوضع ذلك في الاعتبار في سياق ما أشار إليه ممثل هذا البلد باعتباره "سوء سلوك" من جانب الجمهورية العربية السورية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧:٥٥.

١٣٥ - السيد إيرهارت (الولايات المتحدة الأمريكية): رد على التعليقات التي أدلى بها الممثل السوري، فقال إن تلك الاتهامات المشينة لا يمكن أن تُترك بلا رد. فمن الخطأ القول، بناء على السياسة النووية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، إن الولايات المتحدة تنتهك المادة الأولى من معاهدة عدم الانتشار. فترتيبات منظمة حلف شمال الأطلسي في المجال النووي سبقت المعاهدة وكانت مفهومة جيدا قبل دخولها حيز النفاذ. ولأكثر من أربعة عقود، لم تثر أي مشكلة، إلى أن سعت إحدى الدول الأطراف بهذه الوسيلة لصرف الانتباه عن سوء سلوكها، تماما كما تحاول سوريا أن تفعل حاليا. أما بخصوص الاتهام الغريب بأن استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة يدعو إلى إنشاء مراكز للتجارب النووية، فقال إنه لا يفهم المقصود بتلك الإشارة. فالولايات المتحدة لم تجر أي تجربة نووية منذ تسعينات القرن الماضي، وباعتبارها مجتمعا حرا ومفتوحا وديمقراطيا، لا يمكنها أن تفعل ذلك دون أن يكون الجميع على علم به. ويكاد يثير السخرية أيضا أن تدعو دولة تستخدم أسلحة الدمار الشامل، أي الأسلحة الكيميائية، ضد شعبها، إلى إنشاء منطقة خالية من هذه الأسلحة. وعلاوة على ذلك، لا تزال سوريا تنتهك ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وترفض التعاون مع الوكالة في السعي إلى معالجة هذه المسألة.

١٣٦ - السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): قال إن مما يدعو إلى الاستغراب أن تنتهز الدولة الوحيدة الطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي استخدمت الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل مناسبة انعقاد الدورة الحالية لإثارة مسألة الأسلحة الكيميائية. غير أنه، لما كان ممثل الولايات المتحدة قد أثار هذا الموضوع، ربما سيتحدث إلى اللجنة عن مخبرات الأسلحة الكيميائية البالغ عددها ٢٥ مختبرا التي يديرها بلده خارج إقليمه.

١٣٧ - وفيما يتعلق بمسألة إمكانية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، قال إن الجمهورية العربية السورية قد اقترحت في عام ٢٠٠٣، عندما كانت عضوا في مجلس الأمن، مشروع قرار لهذا الغرض. ولم يجد هذا الاقتراح بسبب تهديد الولايات المتحدة باستخدام حق النقض. والمعارض الرئيسي لإنشاء مثل هذه المنطقة هو إسرائيل، ويدعمها عدد قليل من الدول الأخرى، وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية. فالولايات المتحدة تعمل على نحو وثيق مع إسرائيل في جميع الجوانب، لا سيما